บทความวิจัย

อุตสาหกรรมตะกาฟุลในประเทศไทย: กรณีศึกษาผลิตภัณฑ์เมืองไทยตะกาฟุล

มูฮัมมัด ลีบา[*]
ซาการิยา หะมะ[**]

บทคัดย่อ

งานวิจัยมีวัตถุประสงค์เพื่อศึกษาความเป็นมา วิวัฒนาการ และกฎหมายที่เกี่ยวข้องกับอุตสาหกรรมตะกาฟุลในประเทศไทย ตลอดจนรูปแบบของผลิตภัณฑ์เมืองไทยตะกาฟุลที่ให้บริการโดยบริษัทเมืองไทยประกันภัย และบริษัทเมืองไทยประกันชีวิตในมุมมองของกฎหมายอิสลาม โดยศึกษาเกี่ยวกับนิติกรรมระหว่างบริษัทในฐานะตัวแทนของสมาชิกทั้งหมดกับสมาชิกผู้เข้าร่วม และลักษณะการลงทุนของบริษัท

การวิจัยนี้ใช้วิธีการวิจัยเชิงอุปนัย ประกอบการวิจัยเชิงวิเคราะห์และเชิงสำรวจ โดยการรวบรวมและวิเคราะห์ข้อมูลจากแหล่งข้อมูลปฐมภูมิและทุติยภูมิ และการสัมภาษณ์เชิงลึกผู้ที่เกี่ยวข้องโดยตรงกับอุตสาหกรรมตะกาฟุล

ผลการวิจัยพบว่าผลิตภัณฑ์ตะกาฟุลที่ให้บริการโดยผ่านช่องทางทางการเงินอิสลามในบริษัทประกันภัยทั่วไป เช่น บริษัทเมืองไทยประกันภัยและบริษัทเมืองไทยประกันชีวิต โดยการใช้นวัตกรรมการควบรวมนิติกรรมตัวแทน การช่วยเหลือเกื้อกูล การบริจาค และการค้ำประกันที่สอดคล้องกับหลักกฎหมายอิสลามมารวมกัน และอุตสาหกรรมตะกาฟุลในประเทศไทยยังคงต้องพัฒนาต่อไป ไม่ว่าจะเป็นการพัฒนาทางด้านกฎหมายทั่วไปหรือกฎหมายอิสลาม และจำเป็นที่จะต้องก่อตั้งบริษัทตะกาฟุล หรือ บริษัทประกันภัยอิสลามที่เต็มรูปแบบ

คำสำคัญ: อุตสาหกรรมตะกาฟุล, เมืองไทยตะกาฟุล

[*] ดร. (ฟิกฮุและหลักนิติศาสตร์) ผู้ช่วยศาสตราจารย์สาขาวิชากฎหมายอิสลาม, คณะนิติศาสตร์ อะห์มัด อิบรอฮีม มหาวิทยาลัยอิสลามนานาชาติ มาเลเซีย

[**] ดร. (กฎหมาย) ผู้ช่วยศาสตราจารย์สาขากฎหมายอิสลาม, คณะอิสลามศึกษาและนิติศาสตร์ มหาวิทยาลัยอิสลามยะลา

Research

The Experience of Takaful Industry in Thailand: a Case Study of Muang Thai Takaful

Muhammad Laeba *
Zakariya Hama **

Abstract

The research aims to shed light on the experience of Takaful Industry in Thailand in terms of its establishment, development, and the legislations governing it. The study will also discuss the sample of products of Muang Thai Takaful which is being provided by the two of Muang Thai companies i.e Muang Thai insurance and Muang Thai life assurance from the shariah perspective, by looking at the contract between the company – as an agent of the subscribers– and the participant, as well as the activities undertaken by the company to invest its funds.

The research have adopted the inductive, analytical and practical methods, while for collection data, they have depended on a number of sources and resources as well as some contemporary studies. There are also some data which have been collected during an indepth interview with the relevant personality.

The Takaful Products provided through Islamic Windows at Conventional Takaful Company including Muang Thai insurance and Muang Thai life assurance, by engineering a number of legitimate contracts containing of agency contract, interdependence contract, donation contract, as well as the guarantor contract need to be developed from both legal and shariah perspectives as concluded by the researchers. There is also strong need for the establishment of an independent Islamic Insurance or Takaful Company in Thailand.

Keywords: Experience of Takaful Industry, Muang Thai Takaful

* Asst. Prof. Dr. (in Islamic Law) Department of Shariah, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, IIUM.

** Asst. Prof. Dr. (in Law) Department of Shariah, Faculty of Islamic Studies and Law, Yala Islamic University.

تجربة صناعة التكافل في تايلاند : منتجات موانج تهاي للتكافل أنموذجًا

محمد ليبا*
زكريا هاما**

* دكتوراه في الفقه وأصول الفقه، أستاذ مساعد بقسم الشريعة بكلية أحمد إبراهيم للحقوق، بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

** دكتوراه في القانون (الصكوك الإسلامية)، أستاذ مساعد بقسم الشريعة، بكلية الدراسات الإسلامية والقانون، بجامعة جالا الإسلامية بتايلاند.

ملخص البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة صناعة التكافل في تايلاند من حيث نشأتها وتطورها، والتشريعات المنظّمة لها، مع دراسة صُور منتجات موانج تهاي للتكافل- التي تقدم من قِبَل شركتي موانج تهاي للتأمين العام، وموانج تهاي للتأمين العائلي- من الناحية الشرعية، وذلك بالنظر إلى العقد المبرم بين الشركة – باعتبارها وكيلاً عن هيئة المشتركين- والمشترك، والأنشطة التي تقوم بها الشركة في استثمار أموالها.

وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج التطبيقي، واعتمد في جمع المعلومات والمادة العلمية على مجموعة من المصادر، والمراجع، والبحوث المعاصرة، فضلاً عن بعض البيانات التي تمَّ جمعها خلال مقابلات شخصية مع أشخاص معنيين بالموضوع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن منتجات التكافل في تايلاند تقدم عبر نوافذ إسلامية في شركة التأمين التقليدي، ومنها شركة موانج تهاي للتأمين العام، وموانج تهاي للتأمين العائلي، وذلك بهندسة مجموعة من العقود الشرعية المتضمنة لعقد الوكالة، والتكافل، والتبرع، والكفالة، فضلاً عن أن صناعة التكافل في تايلاند تحتاج إلى مزيد من التطور سواء من الجوانب القانونية أم الشرعية، مع ضرورة إنشاء شركة للتكافل، أو التأمين الإسلامي بصورة مستقلّة.

أهم الكلمات: تجربة صناعة التكافل، موانج تهاي للتكافل

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فيعتبر المسلمون أقلية في تايلاند، ويتمركز أكثرهم في الجنوب والعاصمة بانكوك، ورغم التحديات التي واجهتهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية، والمشكلات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تمثل تحدياً كبيراً لهم؛ فإنَّ إصرارهم على تطبيق الأحكام الشرعية في بلدهم قد أتى بثماره في نواح عديدة، من أهمها إنشاء المصرف الإسلامي الذي يُعَدُّ إنشاؤه في هذه البقعة من الأرض التي يخضع حكمها لغير المسلمين إنجازاً كبيراً؛ جاء نتيجة جهد دؤوب من مسلمي تايلاند.

لقد بدأت تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في تايلاند في مستهل عام 1997م؛ بتقديم الخدمات المالية الإسلامية عبر نوافذ إسلامية (Islamic Windows) لدى المصارف التقليدية؛ وذلك استجابةً لمطالب المسلمين في هذا البلد، ثم تطورت هذه الصناعة بإنشاء قسم خاصّ تحت مسمَّى "المصرف الشرعي"(Shariah Bank) التابع لمصرف كرونج تاي (Krung Thai Bank)، ثم المصرف الإسلامي بتايلاند (Islamic Bank of Thailand)، وهو مصرف مستقلٌ تمَّ إنشاؤه بموجب قانون خاص، وهو القانون في شأن المصرف الإسلامي بتايلاند لسنة 2002م. وقد أدَّت الصناعة المصرفية الإسلامية بتايلاند دورًا كبيرًا ورائدًا في خدمة المجتمع والأقلية المسلمة من خلال أدواتها، ومنتجاتها المالية المختلفة، (محمد ليبا، زكريا هاما، 2010: 3).

وفي سنة 2005م ظهرت صناعة التكافل في تايلاند عبر نوافذ إسلامية عرفت باسم فيء نانسا للتكافل (Finansa Takaful)، المقدمة من شركة فيء نانسا للتأمين العائلي (Finansa Life Assurance Company Limited)، (شركة فيء نانسا للتأمين العائلي، 2007: 6) وتزاول الشركة الخدمات التكافلية تحت إشراف الهيئة الشرعية التابعة للشركة ورقابتها، (شركة فيء نانسا للتأمين العائلي، 2008: 4) ثم توسعت منتجاتها في التكافل الجماعي بالتعاون مع الصندوق الإسلامي بالبنك الزراعي والجمعيات الزراعية، (دائرة شؤون التأمينات وزارة التجارة، 1995: 120) ثم توقفت خدمات الشركة مؤقتًا عام 2008م بسبب مشاكل مالية واجهتها، ومن المتوقع أن تستأنف أعمالها في تقديم خدماتها الجديدة مرّةً أخرى بعد أن تحلّ مشكلتها المالية، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، قرار لجنة تغريم المخالفات، 2008: 1) ثم قامت بعض شركات التأمين التقليدي التايلاندي بتقديم منتجات التكافل وفق آليات حديثة، ومتطورة تطبق فيها قواعد الشريعة الإسلامية، منها: شركة موانج تهاي للتأمين العام (Muang Thai Insurance Public Company Limited) (شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2009: 40) وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي (Muang Thai Life Assurance Public Company Limited) (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2008: 56) وشركة عاخني للتأمين العام (The Southeast Insurance Company Limited) (جريدة فيم تهاي، 2012: 9) وشركة عاخني للتأمين العائلي(The Southeast Life Insurance Company Limited) (جريدة سيام ترو رأكيت، 2007: 10) وشركة تيف فأيأ للتأمين العام (Dhipaya Insurance Public Company Limited)، (شركة تيف فأيأ للتأمين العام، 2006: 210) وشركة كامول للتأمين العام (Kamol Insurance Public

Company)، (جريدة فوس تو دي، 2011: 10) وشركة تهاي للتأمين العائلي (Thai Life Insurance Company Limited)، وشركة سيام سامسونج للتأمين العائلي(Siam Samsung Life Insurance Company Limited). (مقابلة شخصية مع مسؤول قسم مراقبة منتجات التأمين بالهيئة العامة لشؤون التأمينات، 21 يونيو 2012م) وتُعَدُّ منتجات موانج تهاي للتكافل المقدمة من قبل شركة موانج تهاي للتأمين العام وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي – الذي نحن بصدد دراستها– من أكبر الشركات التأمينية في تايلاند التي تقدم منتجات التكافل، وكانت بدايتها في سبتمبر عام 2007م، ولا تزال تقدم خدماتها لمنتجات التكافل المتعددة. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م)

أسئلة البحث:

1- كيف نشأت صناعة التكافل في تايلاند؟ وكيف تطورت بعد ذلك؟

2- ما التشريعات التي تنظم شؤون التكافل في تايلاند؟ وما مدى توافقها مع الواقع التطبيقي؟

3- ما صُور منتجات موانج تهاي للتكافل في تايلاند؟ وما مدى مطابقتها للمبادئ والضوابط الشرعية؟

أهداف البحث:

1- دراسة نشأة صناعة التكافل في تايلاند، وتطورها، والقوانين المتعلقة بها.

2- دراسة صور منتجات التكافل المطبقة في موانج تهاي للتكافل بتايلاند.

3- دراسة مدى مطابقة منتجات التكافل المطبقة في موانج تهاي للتكافل في تايلاند للمبادئ والضوابط الشرعية.

منهج البحث:

تقوم الدراسة على المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والتطبيقي، وذلك بجمع المعلومات والموادّ العلميّة من المصادر، والمراجع، والأبحاث المعاصرة وتحليلها، فضلاً عن المعلومات التي تمَّ جمعها من خلال المقابلة الشخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل في تايلاند، ومسؤول منتجات التأمين لدى الهيئة العامة لشؤون التأمينات بتايلاند.

حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة تجربة صناعة التكافل في تايلاند من حيث نشأتها، وتطورها، ودراسة القوانين المتعلِّقة بها، مع دراسة مدى مطابقة تطبيقات منتجات موانج تهاي للتكافل بالفقه الإسلامي وفقًا للمبادئ والضوابط الشرعية.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحثان في حدود اطلاعهما على موضوع نشأة صناعة التكافل، وتطورها، ومنتجات التكافل في تايلاند سوى ثلاثة بحوث فقط:

البحث الأول: بحث مقدم في مؤتمر الشريعة والإبداع المالي في 8 يوليو 2006م، المنعقد بأكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة أمير سونكلا نكرين فرع فطاني بتايلاند، لبانجونج بن كاسن (Banjong Binkasan) بعنوان: "التكافل هو التأمين الإسلاميّ"، وقد تطرق البحث إلى بيان مشروعية التكافل في الإسلام، ودعا إلى ضرورة وجود صناعة التكافل في تايلاند بعد نجاح تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية مع إقرار القانون الخاصّ بها، إلا أن الدراسة قد خلت من المصادر والمراجع المهمة، والأساسية، ولم يتطرق البحث أيضًا إلى صور وأنواع منتجات التكافل، لعل القصد من البحث هو نشر الفكرة العامة عن التأمين الإسلامي أو التكافل، والحق أن هذه الفكرة التي دَعَا إليها الباحث جدير بالاهتمام والعناية.

البحث الثاني: وهو منشور في مجلّة النور، وهي مجلة علمية محكمة، في عددها الثاني السنة الثانية (يناير-يونيو 2007م) الصادرة من كلية الدراسات العليا جامعة جالا الإسلامية تايلاند لمأرانينج ساليمينج (Maroning Salaming) تحت عنوان مبادئ التأمين في الإسلام، إذ تناولت الدراسة مبادئ التأمين في الإسلام، مركزًا على التأمين التعاوني؛ بتحليل الآيات، والأحاديث الدالَّة على مشروعية التأمين التعاوني، ومزودًا بالأمثلة الموجودة في أمهات كُتب الفقه الإسلامي، إلى جانب ذلك، دراسة مدى مطابقة منتجات التكافل التي تقدم من قبل شركة التأمين الحديثة بالتأمين التعاوني، غير أن البحث لم يتطرق إلى منتجات التكافل وصورها، لأنه ليس من أهداف البحث.

البحث الثالث: وهو منشور في مجلة التأمينات عددها الثاني وتصدر عن الهيئة العامة لشؤون التأمينات بتايلاند لفيء يأوان جوم سين (Priyawan Chumsin) تحت عنوان "تكافل"، حيث تطرقت الدراسة باختصار إلى تعريف التكافل ونشأته وصوره في تايلاند، وهو ما سيوضحه الباحثان بتوسع في هذه الدراسة.

والحقُّ أنَّ موضوع التأمين التعاوني قد تناوله الباحثون المعاصرون بإسهاب في المجامع الفقهية، والمؤتمرات، والندوات، وملتقيات التأمين، وآخرها دورتها –أي ملتقيات التأمين- العشرين المنعقدة في الجزائر خلال الفترة 13-18 سبتمبر 2012م، فضلا عن الرسائل والبحوث العلمية، والمقالات المحكمة، إلا أن أياً منها لم يتطرق من قريب، أو بعيد إلى التجربة التايلاندية المتعلقة بالتأمين الإسلامي أو التكافل، وهذا ما سيقوم به الباحثان في هذه الدراسة، مستفيدين مما توصلت إليه الدراسات السابقة للموضوع بصفة عامة، ملقين الضوء أكثر على تطبيقات التكافل لدى موانج ثهاي للتكافل بتايلاند.

نتائج البحث وتحليلها:

الفقرة الأولى: حقيقة التأمين التكافلي حكمه:

أولا: حقيقة التأمين التكافلي

توصلت الدراسات إلى أن التأمين التكافلي أو التعاوني هو عقد يقوم على تنظيم مجموعة من المشتركين غايتهم التكافل والتعاون على تخفيف الأضرار النازلة بهم، على أن يلتزم كل منهم بدفع مبلغ المساهمة في صناديق الشركة على سبيل التبرع والادخار والاستثمار، والجهة القائمة على هذا وكيلة عنهم بأجر أو بغير أجر، على أن تقوم بإدارة عمليات التكافلي والاستثمار وتوزيع العوائد في حسابات المؤسسة، وتعويض المتضررين والمحتاجين.

ويقترح أن يكون مبلغ الاشتراك أو المساهمة في التأمين التكافلي مبني على ثلاث أسس: التبرع والادخار والاستثمار، أي يجب عليه أن يكون على علم بأن المبلغ الذي يدفعه لا يقوم على التبرع فحسب بل يقوم على الأسس التي ذكرناها، كي نخرج من الاشكاليات المثارة حول عدم جواز استرداد مبلغ التبرع. فنرى أن المقصد والهدف الحقيقي من التأمين التعاوني بين المشتركين هو تحمل الأخطار وتوزيعها بينهم، على أن يلتزم المشترك بدفع مبلغ المساهمة على سبيل التبرع والادخار والاستثمار، وتتوزع هذه الأموال في صناديق حسابات المؤسسة الخاصة بحسابات هيئة المشتركين، وهي صندوق التعويضات والادخار والاستثمار، وعلى المؤمن أو هيئة التأمين التكافلي باعتبارها وكيلة عن هيئة المشتركين تنظيم هذا التعاون التكافلي وإدارة أعمال التأمين واستثمار أموال التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتوزيع العوائد في حسابات المؤسسة الخاصة بحساب المساهمين والمشتركين، وتقوم أيضًا بتعويض المتضررين بسبب الأضرار الفعلية والمحتاجين في المستقبل من أجل زواج الأبناء ودراستهم والتقاعد وغيرها.

ثانيا: حكم التأمين التكافلي

نرى الكثير من المسلمين أخذهم الحيرة في التأمين التجاري والتعاوني أوالتكافلي بين القول بصحته والدخول فيه وبين حرمته ورفضه، ونرى البعض يلتمسون البديل الشرعي الذي يقوم مقام التأمين المحرم، والشريعة الإسلامية في حقيقتها لا تمنع ولا تعارض إنشاء شركات التأمين، إنما ما تقوم به هذه الشركات من وضع أسس ونظم وشروط تعسفية لا تخدم مصالح المجتمع والأفراد ولا تتوافق مع روح الشريعة الإسلامية، وإنما تخدم طائفة قليلة من الناس همهم الأول تجميع الأموال وتكديسها في جيوبهم، دون النظر إلى عنصر التكافل والتعاون اللذين على أساسهما أنشأت فكرة التعاون، فإن قمنا بتعديل أو تغيير أو إنشاء نظم جديدة وفق قواعد إسلامية وتحت أطر إسلامية، حينئذ لا يوجد سبب يمنع التعامل مع التأمين وشركاته.

وقامت الشريعة الإسلامية بوضع قواعد كلية ومبادئ عامة، منها حض الأمة نحو التقدم والرقي والحضارة، ومواجهة المشاكل والمعضلات التي تنزل على مجتمعاتها القائمة في بلاد الإسلام وبلاد الغرب، فلم تكن الشريعة الإسلامية عاجزة يومًا ما عن تقديم حلول ناجعة تضمن خير وصلاح هذه الأمة، كما أنها لم

يعجز عن أداء رسالتها الحقيقية في تحقيق معنى خلافة الأرض باعتبارها خاتمة الشرائع السماوية. ولقد تميزت هذه الأمة التي رسم منهجها القائد الأعظم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، بمبدأ التكافل والتعاون والأُثرة بصور شتى، فلم يحدد لنا ﷺ طريقة معينة للتعاون والتكافل، وإنما ترك لنا ﷺ حرية الابتكار والاختيار دون الزام وفرض، وقد كان من المقرر في الشريعة الإسلامية وجوب التعاون والتكافل والتعاضد بين أفراد الأمة الإسلامية ومجتمعاتها في كل زمان ومكان دون الإخلال بأصول وقواعد الشريعة الإسلامية. (لاشين، 1993: 98) وتعتبر شركات التأمين التكافلي مظهرًا أو سمة من سمات صلاحية الشريعة الإسلامية ومواكبتها لكل زمان ومكان، وتحقيق معنى خاتمة الشرائع، وذلك من خلال النصوص الشرعية العامة وقواعدها الفقهية، وبأنها قادرة على استيعاب النوازل والقضايا الحديثة، مع تحقيق مفهوم الخلافة في الأرض والعدالة والتعاون بعيدًا عن أسلوب الاستغلال والأنانية، أضف إلى ذلك، أن الشريعة الإسلامية لها القدرة الكامنة على إصدار الأحكام المتعلقة بالنوازل، فإن كان حرامًا كالتأمين التجاري، فإنها قادرة على إيجاد البديل الشرعي له، تيسيرًا على الأمة الإسلامية مع الابتعاد عن الجمود، وفتح آفاقٍ واسعة للبحث والدراسة والتطوير والتي تساهم في تفعيل فقه المعاملات، ونقله من حيزه النظري إلى الحيز التطبيقي والعملي. (ملحم، 2002: 99).

وقد أجاز معظم العلماء المعاصرين منهم علي محيي الدين القره داغي، ووهبة الزحيلي، وفيصل مولوي، وحسين حامد حسن، وغريب الجمال، والصديق محمد الأمين الضرير، ومحمد سليمان الأشقر، وعمر بن عبد العزيز المترك، وعبد الحميد البعلي، وفتحي لاشين، ومحمد عبد اللطيف الجناحي، وصالح بن عبد الله بن حميد، ومحمد بلتاجي، ومحمد الزحيلي، وأحمد ملحم، وعيسى ذكي عيسى، وغيرهم –حفظهم الله– التعامل مع شركات التأمين التعاوني أو التكافل كبديل شرعي للتأمين التجاري المحرم، (جناحي، 1993 : 75–80، لاشين، 1993 : 98، بلتاجي، 2001: 183. شبير، 2001: 131 ، حسان، 2004: 1، 28 ، البعلي، 2004، 56، الضرير، 2001: 7 ، المترك، 1998: 405–406. ملحم، 2002: 105 ، القره داغي، 2044: 203، آل حديدي، 1997: 5–7) وتعتبر فكرة التعاوني والتكافل والتعاضد بين أفراد الأمة الإسلامية من قبيل الحاجيات إن لم تكن من قبيل الضروريات، أي أن هذه الفكرة تقوم على الجواز لا على التحريم والمنع، ولعل سوء استخدام بعض شركات التأمين التعاوني أو شركات التكافل لهذا المبدأ وعدم تطبيقه بصورة صحيحة قد أثرسلبًا على انطباع بعض الفقهاء والكتاب والجمهور نحو هذه الشركات، ولكن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى تحريمه بسبب سوء تطبيق بعض الشركات للتأمين التعاوني أو الخوف من إمكان حدوث سوء التطبيق.

والحق نقول: إن معظم شركات التأمين التعاوني التي تدعي لنفسها التعاون والتكاتف قامت على أساس البحث عن الربح والمكسب السريع، دون النظر إلى مقاصد التأمين التعاوني وأساسه الذي بني عليه فكرة التعاون والتكاتف وقد أثر ذلك على بعض الفقهاء فأخذوا منها مواقف رافضة، كون شركات التأمين التعاوني شبيهة بالتأمين التجاري من حيث أنها تجمع الأموال لصالح فئة معينة، أي أن الغرض الحقيقي هو الاسترباح على حساب المشتركين، وأنها تقوم على المعاوضة، وتدخلها الشبهات التي ذكرها الفقهاء، لذا، توجب على شركات التأمين التعاوني والمشتركين أن يبينوا ويثبتوا أن القصد من العمليات التأمينية التعاون

والتكافل أصالةً، وذلك من خلال التطبيق الفعلي الذي حث عليه القرآن الكريم والسنة النبوية، فضلاً عن ذلك، فإن المبلغ الذي يدفع لصندوق هيئة المشتركين يكون من باب المساهمة مع الآخرين في تخفيف المخاطر التي تقع عليهم، فضلاً عن المساهمة في الادخار والاستثمار من أجل المستقبل، ولهذا، يستوجب من هيئة الرقابة الشرعية في جميع شركات التأمين التعاوني المراقبة الدائمة، وعدم التهاون في الأمر، اللوم يقع عليها في حال زيغ وتقصير أصحاب النفوس الضعيفة التي لا يهمها غير جمع المال وجني الأرباح.

الفقرة الثانية : نشأة صناعة التكافل وتطورها في تايلاند والقوانين المتعلقة بها:

أولا : نشأة صناعة التكافل وتطورها في تايلاند:

نشأت صناعة التكافل في تايلاند على أيدي شركات التأمين العام وشركات التأمين العائلي عبر صناديقها، أو نوافذها الإسلامية؛ استجابةً لمطالب المسلمين بضرورة إيجاد البديل الشرعي للتأمين التقليدي، فعدد المسلمين في تايلاند يبلغ 10 ملايين نسمة تقريبًا؛ وبنسبة لا تقلُّ عن 10 % من عدد سكانها الإجمالي، وهذا بالتأكيد له أثره في تشجيع شركات التأمين التقليدي على فتح نوافذ إسلامية تتبنى فكرة التكافل، أو التأمين الإسلامي الذي يعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م)

في عام 2005م قدَّمت شركة في‌ء نانسا للتأمين العائلي منتجات التكافل العائلي، عبر صندوقها أو منفذها الإسلامي، (شركة في‌ء نانسا للتأمين العائلي، 2007: 6) وهذه الشركة هي أول شركة بدأت في تقديم خدماتها التكافلية تحت إشراف الهيئة الشرعية التابعة لها ورقابتها، (شركة في‌ء نانسا للتأمين العائلي 2008: 4) ثم توقفت خدمات الشركة بعد بدئها بثلاث سنوات، وذلك في 2008م بسبب الأزمة المالية التي تعرضت لها الشركة، وكان هذا التوقف مؤقتًا إلى أن تتعافى وتتخطى أزمتها وستبدأ بمزاولة أعمالها مرة أخرى بعد ذلك، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، قرار لجنة تغريم المخالفات، 2008: 1) وقد قامت بعض شركات التأمين التقليدي بتقديم منتجات التكافل بنوعيها (العام والعائلي) وفق آليات حديثة، ومتطورة تطبق فيها قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها ومنها: شركة موانج تهاي للتأمين العام، (شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2009: 40) وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2008: 56) وشركة عاخني للتأمين العام، (جريدة فيم تهاي، 2012: 9) وشركة عاخني للتأمين العائلي، (جريدة سيام ترو رأكيت، 2007: 10) وشركة تيف فأيأ للتأمين العام، (شركة تيف فأيأ للتأمين العام، 2006: 210) وشركة كامول للتأمين العام، (جريدة فوس تو دي، 2011: 10) وشركة تهاي للتأمين العائلي، وشركة سيام سامسونج للتأمين العائلي (مقابلة شخصية مع مسؤول قسم مراقبة منتجات التأمين بالهيئة العامة لشؤون التأمينات، 21 يونيو 2012م)

وتُقدم هذه الشركات صُورًا عديدة من منتجات التكافل منها: برنامج التكافل العام بأنواعه المختلفة، وبرنامج التكافل الجماعي للمجموعة المالية الإسلامية، وبرنامج التكافل للحوادث الشخصية، والجماعية،

وبرنامج التكافل العائلي، وبرنامج التكافل العائلي للتعليم، وبرنامج التكافل لسداد الدين؛ فضلا عن برامج التكافل العائلي المركب أو المطور للأفراد وغيرها. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2008: 9) وفيما يتعلق بإنشاء شركة إعادة التكافل في تايلاند، فإن المحاولات لا تزال مستمرة، وستجني ثمارها عما قريب. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي التكافل، 22 يونيو 2012م)

والجدير بالإشارة هنا؛ أن دائرة شؤون التأمينات بوزارة التجارة في مملكة تايلاند قد اهتمت بوضع خطط مستقبلية ودقيقة في تطوير صناعة التأمين، والتكافل في تايلاند، ورسمت خطَّتها الأولى في تطوير شؤون التأمينات لسنة 2006-2011م، تلك التي تحتوي على خمس استيراتيجيات عامة، (دائرة شؤون التأمينات وزارة التجارة، 1996: 5-18) ودعت الاستراتيجية الثانية منها إلى تطوير منتجات التأمينات بما يتناسب مع احتياجات السوق، (دائرة شؤون التأمينات وزارة التجارة، 1996: 8) إلى جانب ذلك احتياجات المسلمين إلى منتجات التكافل التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، ثم جاءت الخطة الثانية في تطوير شؤون التأمينات لسنة 2010- 2014م، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2010: 1- 126) وذلك إثر إنشاء الهيئة العامة لشؤون التأمينات بتايلاند، حيث تمَّ نقل جميع شؤون التأمينات من وزارة التجارة إلى الهيئة العامة لشؤون التأمينات، وهي هيئة حكومية مستقلّة، أسست وفق الاستيراتيجية الخامسة من الخطّة الأولى المتعلقة بتطوير شؤون التأمينات لسنة 2006-2011م، (دائرة شؤون التأمينات وزارة التجارة، 1996: 13-14) ويلاحظ أنّ الخطّة الثانية أتت قبل اكتمال سنة 2011م - وهي السنة الأخيرة للخطة الأولى في تطوير شؤون التأمينات- حيث وضعت الخطة الثانية سنة 2010م لمواكبة المتغيرات المتعلّقة بالسوق المالي، والتأميني، والتحديات المعاصرة، واستعدادا لانفتاح السوق التأميني في دول آسيا. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2010: 117) وقد تطرقت الاستيراتيجية الأولى من الخطة الثانية إلى تطوير شؤون التأمينات لسنة 2010- 2014م، لدراسة منتجات التكافل وتشجيعها، وتطويرها في سنة 2012م، وسنة 2013م وفقَ هذه الخطة. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2010: 64)

ثانيًا : القوانين المتعلّقة بصناعة التكافل في تايلاند

تقدم شركات التأمين في تايلاند حاليًا منتجات التكافل وفقَ القانون المدني والتجاري التايلاندي، (القانون المدني والتجاري التايلاندي: م861- 897) والقانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثاني) لسنة 2008م، والقانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م)، والقانون في شأن محافظة حقوق متضررين من الحادث الناتج من المركبات لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثالث) و(الرابع) و(الخامس) لسنة 1997م، والقانون في شأن الهيئة العامة لشؤون التأمينات لسنة 2007م في الأمور التي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الأوامر، والإعلانات، والتعليمات المسجّلة المتعلّقة بمنتجات التكافل. (أوامر المسجل رقم 40/ 2011 ؛ ورقم 2011/41 ؛ ورقم 2011/42 ؛ إعلان المسجل: 2011م)

وكانت مراقبة شؤون التأمينات، ومنها منتجات التكافل تقع تحت إشراف دائرة شؤون التأمينات بوزارة التجارة ومراقبتها، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مركز الخدمات التأمينية، 2009: 8) وفق القانون الخاصّ بشأن التأمين على الحياة لسنة 1992م، (القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م) وبشأن التأمين العام لسنة 1992م. (القانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م) ثم تمّ نقل صلاحية مراقبة شؤون التأمينات إلى الهيئة العامة لشؤون التأمينات (Office of Insurance Commission) بصدور قانون بشأن الهيئة العامة لشؤون التأمينات سنة 2007م، وإدخال تعديلات على القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م، والقانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م.

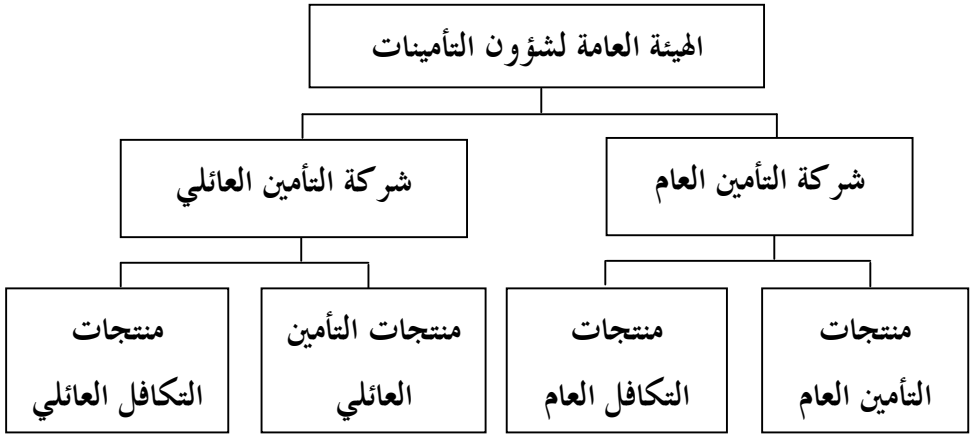

وأُنشئت الهيئة العامة لشؤون التأمينات بموجب القانون الخاصّ وهو القانون في شأن الهيئة العامة لشؤون التأمينات لسنة 2007م، وهي هيئة حكومية لها صلاحية في رسم السياسات العامة، ومراقبة أعمال وخدمات التأمينات، ومنتجاتها وتطويرها، بالإضافة إلى حماية الحقوق، والمصالح العامة للشعب في جميع شؤون التأمينات، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مركز الخدمات التأمينية، 2009: 8) وقد طوَّرت الهيئة الإجراءات في سبيل المحافظة على الحقوق، والمصالح العامة بصورة مستمرة حتى يتمتع الشعب بالحقوق والمصالح العامة وفق عقود التأمينات المتفق عليها، وترتقي خدماتها إلى المستوى العالمي، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مجموع قرارات حول الشكاوى إلى الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2009: 3) كما أُوجدت هيئة التحكيم؛ لإنهاء النزاع بين الأطراف المختلفة في شؤون التأمينات بدلاً من التقاضي أمام المحاكم. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مجموع قرارات هيئة التحكيم الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2009: 3) ويكون وكيل وزارة المالية رئيسًا للهيئة العامة لشؤون التأمينات، وتتكون الأعضاء كلٍّ من: وكيل وزارة التجارة، والأمين العام للهيئة العامة لحقوق العملاء، ومحافظ البنك المركزي التايلاندي، والأمين العام لمكتب الهيئة العامة لشؤون الأوراق المالية، وخبراء متخصصين في القانون، أو المحاسبة، أو إدارة الأعمال التجارية، أو المالية، أو الاقتصادية، أو

التأمينات، ويتم تعيينهم من قبل وزير المالية فيما لا يقلّ عن ستة أشخاص، ولا يزيد على ثمانية أشخاص، ويكون الأمين العام للهيئة العامة لشؤون التأمينات عضوًا، وأمينًا لسرّ الهيئة.

ويدير الأمين العام مكتب الهيئة العامة لشؤون التأمينات وفق القوانين واللوائح وسياسات الهيئة، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مركز الخدمات التأمينية، 2009: 9) وتكون مهامه كالآتي:

1- يعمل وفق القوانين المتعلقة بالتأمين على الحياة والتأمين العام وحماية حقوق المتضررين من الحوادث الناتجة عن المركبات والقوانين الأخرى المتعلقة بها.

2- دراسة سبل تطوير شؤون التأمينات، وتحليلها، وإيجاد سُبل للرقي بها.

3- تطوير النظم والإجراءات في سبيل حماية حقوق ومصالح الشعب.

4- يعمل وفق القرارات، أو السياسات الصادرة من الهيئة، ويكون الجهة الفنية للهيئة.

5- أعمال أخرى مفوضة من قبل القانون. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مركز الخدمات التأمينية، 2009: 10)

وتراقب الهيئة العامة لشؤون التأمينات صناعة التكافل في تايلاند من خلال القوانين الآتية:

1- قانون في شأن الهيئة العامة لشؤون التأمينات سنة 2007م.

2- قانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثاني) لسنة 2008م.

3- قانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثاني) لسنة 2008م.

4- قانون في شأن حماية حقوق متضررين من الحادث الناتج من المركبات لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثالث)، و (الرابع)، و (الخامس) لسنة 1997م.

فضلاً عن تعليمات وزارة المالية، وتعليمات الهيئة العامة لشؤون التأمينات، ولائحة صندوق التأمين على الحياة، ولائحة صندوق التأمين العام، وتعليمات المسجل - وهو الأمين العام الهيئة العامة لشؤون التأمينات- وأوامر المسجل، وتعليمات مكتب الهيئة العامة لشؤون التأمينات، وملاحق خاصة بها. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م ولوائح خاصة بها، 2009: 3 ؛ الهيئة العامة لشؤون التأمينات، القانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م ولوائح خاصة بها، 2009: 3)

ومنحت الهيئة العامة لشؤون التأمينات بتايلاند الحرية التامة للشركة في اختيار نماذج وصور منتجات التكافل بما يناسبها، أي أنّ لكلِّ شركة الحرية التامّة في اختيار نوع العقد الذي يتمّ بين الشركة والمشتركين، ويحدد العلاقة بينهما، وتتمثل هذه الحرية في أنّ هناك نوعين من العقود التي تربط بين المشترك والشركة، وهما: عقد المضاربة، إذ تقوم الشركة بدور المضارب بينما يقوم المشاركون بدور ربِّ المال، وفي هذا العقد يتحمل المشاركون الخسائر، لكن الشركة تقدّم قروضًا حسنة لصندوق التكافل في حالة وجود عجز مالي في الصندوق. وعقد الوكالة وهو عبارة عن العلاقة التي تربط بين الشركة والمشترك، باعتبار أن الشركة هي الوكيل الذي ينوب عن المشتركين في قيام العمليات التأمينية وإدارتها مقابل أجر وكالة، أو رسوم محددة

مبدئيًا، أو نسبة معينة من أرباح الاستثمار، أو الفائض من الصندوق التكافلي. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، تكافل، 2009: 3 ؛ الهيئة العامة لشؤون التأمينات، مجلة التأمينات، 2008: 54-55) وعلى الشركات أن تتقدم بطلب موافقة الأمين العام للهيئة العامة لشؤون التأمينات على منتجات التكافل قبل تقديمها للجمهور، وذلك بعد إقرار الهيئة الشرعية على مطابقة المنتجات، والعمليات، والاستثمار وفق الشريعة الإسلامية. (مادة 29 القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م ؛ مادة 29 من القانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م)

الفقرة الثالثة: التعريف بشركة موانج ثماي للتأمين العام مساهمة عامة محدودة، وشركة موانج ثماي للتأمين العائلي مساهمة عامة محدودة، وصور منتجات التكافل لديها.

أولاً: التعريف بشركة موانج ثماي للتأمين العام مساهمة عامة محدودة وشركة موانج ثماي للتأمين العائلي مساهمة عامة محدودة.

1- التعريف بشركة موانج ثماي للتأمين العام مساهمة عامة محدودة

أسست شركة مساهمة عامة محدودة موانج ثماي للتأمين العام في 20 يونيو 2008م نتيجة اندماج بين شركة موانج ثماي للتأمين العام محدودة وشركة مساهمة عامة (فأتأرأ) للتأمين العام، بتسجيل لدى سوق الأوراق المالية برأس مال قدره 590 مليون بات تايلاندي. (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2008: 11) وحصلت على الجائزة الثالثة في الإدارة المثالية لعام 2010م من الهيئة العامة لشؤون التأمينات بتايلاند. (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2011: 5) وتتبوأ في المركز الخامس من بين 68 شركة للتأمين العام العاملة في السوق التايلاندي. (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2010: 11) ومقرّها الرئيسي في بانكوك. (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2011: 144)

أمّا فيما يتعلق بمجموع الأقساط التأمينية في السوق فهي تتزايد بنسب متفاوتة في السنوات الأربع الأخيرة، ففي عام 2008م بلغت نسبة 13%، وقدرت بـــ 4،227 مليون بات تايلاندي، (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2008: 86) وفي عام 2009م بلغت نسبة 7 % وقدرت بـــ 4،550 مليون بات تايلاندي، (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2009: 85) وفي عام 2010م بلغت نسبة 8%، وقدرت بـــ 4،924 مليون بات تايلاندي، (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2009: 96) وفي عام 2011م بلغت نسبة 17%، وقدرت بـــ 5،575 مليون بات تايلاندي. (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2011: 104)

وتقدم الشركة منتجات التكافل العام عبر الصناديق أو النوافذ الإسلامية صورا مختلفة من برامج التكافل، (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2009: 37) ولا تزال في مسيرة التطوير لمنتجات التكافل، (شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2009: 40، شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2010: 37، شركة موانج ثماي للتأمين العام، 2011: 68) إذ وسعت قنوات وصور منتجات التكافل بالتعاون مع المصرف الإسلامي بتايلاند في عام 2009م. (جريدة تحليل الأسواق، 2009)

2-التعريف بشركة موانج تهاي للتأمين العائلي مساهمة عامة محدودة

تمّ تأسيس شركة مساهمة عامة محدودة موانج تهاي للتأمين العائلي في 6 يونيو1951م إثر الحرب العالمية الثانية والأضرار التي خلّفتها؛ لتساهم بذلك في بناء الاقتصاد والحياة الاجتماعية وتنميتها في الدولة، وهي تُعَدُّ أول شركة حصلت على موافقة الملك، لتكون تحت رعايته، ووضع شعار خاصّ له في وثائق الشركة، وهي أول شركة في التأمين العائلي حصلت على الجودة العالمية (أي سيس أو 9001: 2000)، (ISO 9001-2000) (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2009: 22) وحصلت أيضًا على الجائزة الأولى في الإدارة المثالية لعام 2006م وعام 2007م من دائرة شؤون التأمينات بوزارة التجارة مملكة تايلاند، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2008: 25) والجائزة الأولى في الإدارة المثالية لعام 2008م، وعام 2009م، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2009: 25) وعام 2010م من الهيئة العامة لشؤون التأمينات، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، أخبار الوكيل، 2011: 3) فضلاً عن الجائزة العالمية بوصفها أفضل علامة تجارية في تايلاند من عام 2008-2010م، وبوصفها أفضل علامة تجارية آسيوية من أنجلترا وغيرها، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2010: 23) والمقرّ الرئيسي لها في بانكوك، ولها أكثر من 220 فرعًا في أنحاء الدولة. (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2010: 22) وتحتلّ الشركة المركز الثالث على مستوى شركات التأمين العائلي الموجودة في سوق التأمين العائلي من حيث قيمة الأقساط التأمينية المكتسبة من السوق، وتقدر نسبة الاحتياط في الصندوق أكثر من 920% من نسبة محددة من قبل الهيئة العامة لشؤون التأمينات، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2010: 56) علمًا بأنّ عدد شركات التأمين العائلي العاملة في السوق التايلاندي تقدر بـــ24 شركة. (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، 2011: 29-30) وبمناسبة مرور 60 عامًا على إنشاء الشركة، فقد خططت بأن تكون المركز الأول لشركة التأمين العائلي في سوق التأمين العائلي في تايلاند. (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، أخبار الوكيل، 2010: 16)

وأمّا فيما يتعلق بمجموع الأقساط التأمينية في السوق فهي متفاوتة، ففي عام 2008م قدرت بنسبة 26% بقيمة 17،404 مليون بات تايلاندي، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2008: 6) وأما عام 2009م فقدرت بنسبة 25% بقيمة 21،540 مليون بات تايلاندي، (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2009: 4) وفي عام 2010م قدرت بنسبة 37% بقيمة 29،649 مليون بات تايلاندي. (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، 2010: 6) وفي عام 2011م، حدث نمو بنسبة 32 % بقيمة 32،272 مليون بات تايلاندي. (شركة موانج تهاي للتأمين العائلي، أخبار الوكيل، 2012: 5)

وقد تحولت شركة محدودة موانج تهاي للتأمين العائلي إلى شركة مساهمة عامة محدودة موانج تهاي للتأمين العائلي في 1 أكتوبر 2012م، استجابة لما جاء في القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م في طلب تحويل جميع شركات التأمين إلى شركة مساهمة عامة محدودة. (مادة 54 القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م)

وقد بدأت الشركة في تقديم منتجات التكافل العائلي عبر صندوقها، أو منفذها الإسلامي في سبتمبر عام 2007م وحتى الوقت الحاضر بأنواع مختلفة من برامج التكافل، (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج ทาย التكافل، 22 يونيو 2012م) وقد وَسَّعَت الشركة قنوات منتجات التكافل بالتعاون مع المصرف الإسلامي بتايلاند. (شركة موانج ทาย للتأمين العائلي، 2008: 56)

إن شركتي موانج ทาย للتأمين العام، والتأمين العائلي من خلال تطبيقهما للخدمات التكافلية، وإدارة عملياتها تطبق أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، وذلك من حيث استثمار أموال المشتركين في الصندوق بالنيابة عنهم عبر قنوات الاستثمار الشرعية المختلفة، واعتمادها على فكرة التأمين التكافلي القائمة على عقد الوكالة بأجر معلوم، أي أن الشركة تعتبر وكيلاً عن المشتركين في العمليات التكافلية، فعند إبرام العقد، فإن هيئة المشتركين يمثلون الطرف الأول، والمشترك الجديد يمثل الطرف الثاني، ودور الشركة في هذا العقد أنها تقوم نيابة عن هيئة المشتركين بإبرام العقد كونها وكيلاً عنهم، إلى جانب استثمار تلك الأموال مقابل أجر معلوم أي نسبة معينة تستحقها الشركة مقابل إدارتها لهذه العمليات. فضلا عن ذلك، فإن الشركة تستقطع نسبة معينة أيضًا بوصفها أجر وكالة من الفائض التكافلي، وهذا الفائض عبارة عن الأموال المتبقية بعد تصفيتها من التعويضات التي دفعت للمشتركين، والاحتياطات المالية، وتبلغ نسبته 50% تشجيعًا لها على الدور الفعَّال، والرائد الذي تقوم به. (موانج ทาย للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت: 2 ؛ موانج ทาย للتكافل، مبادئ التكافل: رؤية دقيقة، ب ت: 7-4 ؛ مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج ทาย التكافل، 22 يونيو 2012م)

وتهدف شركتا موانج ทาย للتأمين العام، والتأمين العائلي من خلال عرض منتجات التكافل عبر برامجها المختلقة للجمهور، إلى الأهداف الآتية:

1-الابتعاد عن الشبهات المحرمة كالربا، والقمار، والميسر، والغرر، وأكل أموال الناس بالباطل، الموجودة في منتجات التأمين التقليدي.

2-التعاون والتكافل بين هيئة المشتركين، عن طريق عقد التبرع.

3-تطبيق فكرة الادخار من خلال الأقساط المدفوعة شهريًا، أو ربع سنوي، أو نصف سنوي، أو سنويًا تحت استراتيجية ادخار طويلة الأجل.

4-استثمار تلك الأموال في مشاريع كثيرة تخدم المجتمع والدولة وفقَ أسس الشريعة الإسلامية. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج ทาย التكافل، 22 يونيو 2012م)

ثانيا: صُور منتجات التكافل المقدمة من شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي

1-صُور منتجات التكافل المقدمة من شركة موانج تهاي للتأمين العام:

تقدم شركة موانج تهاي للتأمين العام نماذج وصورًا عديدة، ومختلفة من منتجات التكافل، منها: التأمين على الحريق، والحوادث، والبضائع، والشحن، والبيوت وممتلكاتها، وهذا نوع من أنواع التكافل المنصب على حماية الممتلكات، وأموال المؤسسات، والشركات والأفراد التي يتعرض لها المشترك بسبب الأخطار، والحوادث المختلفة، وتُعَدّ هذه النماذج والصور من التكافل من أوسع الأنواع على الإطلاق، حيث يندرج تحتها جميع ممتلكات الأفراد، وأموالهم، والشركات، والجماعات، (شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2011: 68 ؛ 71) فالمقصد الحقيقي وراء إنشاء الصندوق الإسلامي للتكافل هو التعاون، والتكاتف، والتعاضد بين المجتمع الإسلامي وتقديم كلّ ما يعود إليه بالخير، والطمأنينة على أفراده، فضلاً عن أن الشريعة لا تمنع التعاون أو التكافل لحفظ ممتلكات الأفراد، وأموالهم، والشركات، بشرط دخولها في الحلال، وابتعادها عن التجارة المحرمة أو المشبوهة، كالتعامل مع مصانع الخمور، والأموال المسروقة وغيرها، وتتلخص أهم البرامج التي تقدّمها الشركة للجمهور في الآتي:

1- برنامج التكافل من الحريق للبيوت

يقوم هذا البرنامج على الحماية من نتائج الحريق.(شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2011: 68)

2- برنامج التكافل للحماية التجارية

يقوم هذا البرنامج على حماية مجموعة من قطاعات العمل المختلفة، مثل المكاتب، والخدمات المماثلة الأخرى، تجار، وباعة، ومقاولين، وفنادق، وغيرها. (شركة موانج تهاي للتأمين العام 2011: 68)

3-برنامج التكافل لحماية جميع الأخطار الناشئة

يقوم هذا البرنامج على حماية المشترك من الأخطار الفجائية، التي تحدث في المصانع، والمنشآت الضخمة، والمزارع، ويوفر -أيضًا- الحماية للطرف الثالث فيما يتعلق بالأضرار الناشئة عن سوء استخدام المكينات أو الآلات الضخمة، وتشييد البنايات. (شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2011: 68)

4-برنامج التكافل في السفر لأداء العمرة والحج

يقوم هذا البرنامج على حماية المشترك من الأخطار التي تحدث أثناء السفر، لأداء العمرة وفريضة الحج، من الحوداث الشخصية، واختطاف الطائرات، وتأخر الرحلات، وفقدان الحقائب، فضلاً عن الحماية للطرف الثالث فيما يتعلق بالحوادث الشخصية. (شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2010: 37 ؛ شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2011: 71)

5- برنامج التكافل على المركبات

تقوم الشركة بتقديم برنامج التكافل على المركبات، وتشمل السيارات، والدراجات النارية وغيرهما، والخسائر والأضرار التي تحدث للمركبات، وينقسم هذا البرنامج إلى أنواع كثيرة، منها:

أ-التغطية على الطرف الثالث:

هو غطاء أو حماية تكافلية أساسية تقوم بالتغطية على السائقين المرخص لهم بالقيادة تجاه الطرف الثالث المتضرر من حوادث المركبات المؤمن عليها.

ب-التغطية للمركبات بالدرجة الأولى:

تقوم الشركة بالتغطية الشاملة على المركبات في حالة تضررها بسبب الحوادث، أو الضرر الطارئ، وتقوم أيضًا بتعويض المشترك في حالة موته، أو إصابته، أو تضرر طرف ثالث في الحادث، وهو تكافل لتحمل المسؤولية تجاه الغير.

ج-أنواع أخرى

وتشمل التغطية للمركبات بالدرجة الثانية والتغطية للمركبات بالدرجة الثانية الزائدة، والتغطية للمركبات بالدرجة الثالثة، والتغطية للمركبات بالدرجة الثالثة الزائدة، والتغطية للمركبات بالدرجة الخامسة الزائدة. (شركة موانج تهاي للتأمين العام، 2011: 71)

2-صور منتجات التكافل المقدمة من شركة موانج تهاي للتأمين العائلي:

تقدم شركة موانج تهاي للتأمين العائلي نماذج، وصورًا عديدة ومختلفة من منتجات التكافل، وتركز على التكافل المتعلّق بالشخص أو العائلة، وذلك في شكل ادخار الأموال واستثمارها، وينقسم برنامج التكافل العائلي إلى قسمين: القسم الأول: برنامج التكافل العائلي للأفراد، والقسم الثاني: برنامج التكافل العائلي الجماعي. (موانج تهاي للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت: 2)

القسم الأول : برنامج التكافل العائلي للأفراد

يقوم هذا البرنامج بتقديم مجموعة من البرامج التي تتعلّق بالفرد، وينقسم هذا البرنامج إلى قسمين: الأول: برنامج التكافل العائلي البسيط للأفراد (Basic)، الثاني: برنامج التكافل العائلي المركب: أو المطور للأفراد (Rider). (موانج تهاي للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت : 2 ؛ أنظر استمارة طلب اشتراك في برنامج التكافل موانج تهاي للتكافل)

القسم الأول: برنامج التكافل البسيط للأفراد:

يقوم هذا البرنامج بتقديم المنتجات البسيطة والأولية التي يحتاجها الفرد كالادخار من أجل المستقبل، والتعليم وغيرهما، وهذه البرامج على النحو الآتي:

1-برنامج التكافل العائلي للحجّ، وهو برنامج للحماية والتوفير، ويساعد الشخص على الادخار من أجل المستقبل، ولتحقيق عزم الشخص ورغبته في أداء فريضة الحج، وضمان الحصول على المبلغ الكافي؛ لدفع تكاليف الحج. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي للحج، ب ت: 1)

2-برنامج التكافل العائلي للتعليم، وهو برنامج للحماية والتوفير، ويساعد الشخص على الادخار من أجل مستقبل الأبناء؛ لمواجهة تكاليف الدراسة في المرحلة الجامعية. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي للتعليم، ب ت: 1)

3-برنامج التكافلي العائلي للرحمة، هو برنامج ادخار طويل المدى يصل إلى 5 سنوات للحماية والادخار للشخص المشترك في البرنامج. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافلي العائلي للرحمة، ب ت: 1)

4-برنامج التكافلي العائلي للوفاء، وهو برنامج ادخار طويل المدى يصل إلى 15 سنة؛ للحماية والادخار للشخص المشترك في البرنامج. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافلي العائلي للوفاء، ب ت: 1)

5-برنامج التكافلي العائلي للأمانة، هو برنامج ادخار طويل المدى يصل إلى 20 سنة، للحماية والادخار للشخص المشترك في البرنامج. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافلي العائلي للأمانة، ب ت: 1)

6-برنامج التكافلي العائلي للحياة السعيدة، هو برنامج ادخار طويل المدى يصل إلى 21 سنة، للحماية والادخار للشخص المشترك في البرنامج. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافلي العائلي للحياة السعيدة، ب ت: 1)

القسم الثاني: برنامج التكافل العائلي المركّب أو المطوّر للأفراد، يقوم هذا البرنامج بتقديم مجموعة من البرامج التي تهم حياة المشترك، وهذا القسم تعتمد أسسه على برنامج التكافل البسيط للأفراد، ويجب على المشترك أن يشترك في برامج التكافل البسيط للأفراد أولاً قبل أن يشترك في برنامج التكافل المركب، وهذه البرامج على النحو الآتي:

1-برنامج التكافل العائلي لمنافع المستشفى، يقوم هذا البرنامج بحماية المشترك في حالة دخوله المستشفى، حيث تتحمل تكاليف العلاج وفق الاتفاق.

2-برنامج التكافل العائلي الدائم لدخول المستشفى، يقوم هذا البرنامج بحماية المشترك في حالة دخوله المستشفى ودفع تكاليفه، وذلك بتخصيص مبلغ معين يوميا وفق الاتفاق. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي لمنافع المستشفى وبرنامج التكافل العائلي الدائم لدخول المستشفى، ب ت: 1)

3-برنامج التكافل العائلي، لإعفاء من دفع الاشتراكات بسبب الوفاة أو العجز. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي لإعفاء من دفع الاشتراكات بسبب الوفاة أو العجز، ب ت: 1)

4-برنامج التكافل العائلي للأمراض المستعصية، ويقوم هذا البرنامج بحماية المشترك ضد الأمراض المستعصية، وتتحمل جميع مصاريف العلاج، وتشمل التغطية أربعين مرضًا خطيرًا. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي للأمراض المستعصية، ب ت: 1)

5-برنامج التكافل العائلي لمرض السرطان. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي لمرض السرطان، ب ت: 1)

6-برنامج التكافل العائلي للعجز الكلي. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي للعجز الكلي، ب ت: 1)

7-برنامج التكافل العائلي للحوادث الشخصية.(موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي للحوادث الشخصية، ب ت: 1)

القسم الثاني: برنامج التكافل العائلي الجماعي

1-برنامج التكافل الجماعي؛ لسداد الديون، يقوم هذا البرنامج بتسديد الديون المستحقة عند وفاة المقترض أو تعرضه لعجز كلي دائم. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل الجماعي لسداد الديون، ب ت : 1)

2-برنامج التكافل العائلي الجماعي للمؤسسات التعليمية، هو برنامج يقوم بحماية مجموعة من الناس المنسوبين إلى المؤسسات التعليمية بما لا يقلّ عدد أفرادها عن عشرين شخصًا عند تعرضهم للحوادث. (موانج تهاي للتكافل، برنامج التكافل العائلي الجماعي للمؤسسات التعليمية، ب ت: 1)

الفقرة الرابعة : حكم الشرع في تطبيقات منتجات التكافل بشركة موانج تهاي للتأمين العام وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي:

يتضح مما سبق أن كلا من شركتي موانج تهاي للتأمين العام، وموانج تهاي للتأمين العائلي قدمتا أو فتحتا نوافد إسلامية لمنتجات التكافل إسهاما منهما في تلبية متطلبات الفئة المسلمة في تايلاند، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء؛ لتقوية ميزانيتها، والبقاء بقوة في سوق التأمين بوجه خاص، وعليه؛ تبقى أن نتعرض لتلك التطبيقات؛ لبيان مدى موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: دراسة طبيعة عقد التكافل المطبق في شركة موانج تهاي للتأمين العام وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي

إن طبيعة عقد التكافل المطبقة في شركة موانج تهاي للتأمين العام وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي تنقسم إلى عدة عقود متداخلة، وفي مجموعها تتكون العمليات التكافلية، وهي تنقسم إلى أربعة عقود: وهي عقد الوكالة وعقد التكافل وعقد التبرع أو الهبة وعقد الكفالة.

1- عقد الوكالة:

تقدم الشركة الخدمات التكافلية وإدارة عملياتها بين المشتركين من حيثيات مختلفة، كدفع التعويضات واستثمار تلك الأموال بالنيابة عن العملاء وغيرها من الأمور التي تقوم بها الشركة، ومن خلال هذه العمليات التي تتم بين المشترك أو هيئة المشتركين والشركة، هناك عقد يتم بينهما، بموجبه تستطيع الشركة أن تقوم باستثمار أموال هيئة المشتركين، وهذا العقد تمليه ضرورة القيام به، وهو عقد وكالة، أي الوكالة بأجر معلوم، أي أن المشترك في عقد التكافل يقوم بتفويض الشركة في إدارة العمليات التكافلية والاستثمار، والشركة في حقيقتها تتقاضى على هذا العمل أجرة محددة متفقا عليها في العقد أو بنسبة معلومة من قيمة الاشتراك أو الأقساط التي تجمعها الشركة من المشتركين على سبيل التبرع، وتختلف قيمة الأجرة أو طبيعتها وفقَ برامجها المقدّمة إلى الجمهور، ففي هذا النوع من العقود لا يمنع الشرع استحقاق الشركة نسبة معينة من الأقساط، أو الاشتراكات كأجر وكالة، لكونها تقوم بإدارة أعمال عمليات التكافل، وذلك بإجراء الدراسات الفنية، وجمع الأقساط، وإبرام العقود، ومن

ثم دفع التعويضات للمستحقين نيابة عن هيئة المشتركين. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م ؛ موانج تهاي للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت: 3)

ويلاحظ بأنه لم يتم إدخال هذه المعاني من ضمن العقود المبرمة بين الطرفين، وإنما اكتفى بذكرها في دليل وكلاء التكافل لدى الشركة، لذلك يقترح إضافة هذا البند:

أوافق/ نوافق استنادا لعقد الوكالة على تعيين مدير التكافل ممثلي/ ممثلنا لإدارة جميع حساباتي/ حساباتنا في برنامج التكافل بالنيابة عني/ عنا. وهذا يعني بأنني أوافق/ بأننا نوافق على قيام مدير التكافل بتوخي الحرص في إدارة حساب التكافل التعاوني لصالح المشتركين. وبذلك أوافق/نوافق بموجب هذا على منح مدير التكافل رسوم الوكالة على النحو الآتي:

1-نسبة مئوية في مرحلة جمع اشتراك المشتركين.

2-نسبة مئوية في مرحلة استثمار أموال التكافلي من محفظة الاستثمار.

3-نسبة مئوية في مرحلة مراجعة فوائض التكافلي.

2- عقد التكافل:

إن إقامة صندوق تكافلي بين الأعضاء أو المشتركين لمواجهة أعباء المخاطر أو الكوارث التي يتعرض لها الإنسان بين حين وآخر من الأمور المهمة التي حثّ عليها الشرع، حيث تدلّ دلالة واضحة على روح التعاون والتكافل بين المسلمين جميعًا. ولا شك في أنّ إقامة صندوق تكافلي، أو صندوق خيري بين هيئة المشتركين يستلزم عقدًا بموجبه يطبق مبدأ التكافل أو التعاون، وهذا العقد الذي يتمّ بين هيئة المشتركين هو عقد تعاوني جماعي، يتفق بموجبه جماعة هم المؤمَّن لهم، وتجمعهم علاقة قوية وحميمة ومترابطة حث عليها الإسلام في مواضع كثيرة في القرآن، والسنة المطهرة، وذلك في مواجهة الأخطار، وأعباء الحياة قدر الإمكان، والمساهمة في توفير مبلغ مالي لجميع أفراد عائلاتهم، لأي غرض كان، كالزواج، أو التعليم، أو عند التقاعد، أو في حالة المرض، عبر صندوق التكافل، وهو جزء من فكرة بيت المال، باعتبار أنه مكان يجمع فيه المال، ويحفظ، ويستثمر، ليعود الخير والنفع على المشتركين عند الحاجة. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م ؛ موانج تهاي للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت : 4)

ويلاحظ أن هذه المعاني لم تدرج في بنود العقد إلا عند بيان معنى التكافل في العقد، ويقترح أن يدرج في العقد ما يأتي:

أوافق/نوافق على أن يخصص جزء من اشتراكاتي/ اشتراكاتنا بشكل تبرع دوري لصندوق استثمار المخاطر الشخصية (Participants' Special Account)؛ لأجل التعاون في المساعدة المتبادلة والتضامن، والأخوة، والضمان المتبادل وما أشبه ذلك لما فيه من منافع متبادلة لجميع المشتركين الموجودين.

3- عقد التبرع أو الهبة:

عقد التبرع من العقود التي يغتفر فيها الغرر الكثير أو القليل، ويغتفر فيها أيضًا الجهل، وتنتفي عنها شبهة الربا والقمار، فعقد التبرع أو الهبة يقوم على إخلاص النية نحو الغير من أجل المساعدة والتعاون،

والتكافل، والتضامن بين المسلمين في شتى بقاع الأرض، وفي أي مجتمع إسلامي كان، وهو مقصد أصيل ونبيل، وهذا المبدأ الموجود بين هيئة المشتركين، تفتقر إليه الشركات التقليدية العاملة في التأمين، وهو مبدأ نادى به الإسلام في القرآن والسنة، وذلك لأنَّه يقوم على قمع الطمع، والجشع، والأنانية الموجودة في نفس الإنسان، ومن خلال هذا المبدأ يمكننا تحقيق الكثير من الأهداف النبيلة في مواجهة المخاطر، وتلبية حاجة المحتاج والفقير وغيرها من الأهداف التي لا يمكن حصرها في هذا المقام.

وتُعَدُّ إقامة صندوق تكافلي أو خيري في شركة التأمين التعاوني على سبيل التبرع من الأمور التي فتح لنا الإسلام بابها، فلم يحدد لنا الإسلام كيفية التبرع ومعالمه، وصُوره، وإنما جعل بابه مفتوحًا؛ ليتناسب مع كلِّ زمان ومكان دون قيود، ومع انتشار شركات التأمين التجاري، ظهرت الحاجة إلى ابتكار صندوق تكافلي بين هيئة المشتركين على سبيل التبرع؛ لتخفيف أعباء المخاطر والتقليص من الوقوع في الفقر، والحاجة بقدر الإمكان، ولمواجهة التحديات التي تنـــزل بالناس، من حماية مالية، وادخار من أجل التقاعد، وزواج الأبناء وتعليمهم، ودفع مصاريف العلاج، وغيرها.

وتقوم الشركة بتطبيق عقد التأمين التعاوني المتمثل في عقد التبرع الذي يعد من العقود الجائزة، وبه تحلّ إشكاليات وشبهات كثيرة تواجه عقد التأمين التجاري. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي التكافل، 22 يونيو 2012م ؛ موانج تهاي للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت: 3)

ويقترح أن ينصّ كما نصّ في عقد التكافل على "أوافق/نوافق على أن يخصص جزء من اشتراكتي/ اشتراكاتنا بشكل تبرع دوري لصندوق استثمار المخاطر الشخصية (Participants' Special Account)؛ لأجل التعاون في المساعدة المتبادلة والتضامن والأخوة والضمان المتبادل وما أشبه ذلك لما فيه منافع متبادلة لجميع المشتركين الموجودين".

4- عقد كفالة:

يتمّ بين الشركة وهيئة المشتركين تغطية التعويضات عند عجز صندوق التكافل، فتقوم الشركة باستخدام رأس مال الشركة بعد موافقة أصحاب رؤوس أموال في تقديم قرض حسن، فتتحمل الشركة العجز المالي والالتزامات المالية المستحقّة للمتضررين، وذوي الحاجات، وتستردّ بعد ذلك من أموال التكافلي في صندوق التكافل من أرباح الاستثمارات، أو الأقساط الدورية، ويكون بين المشتركين والشركة بتخويل الثاني استخدام الاحتياطي الموجود في الصندوق، وذلك، في حالة العجز المالي في صندوق التكافل، أما إذا لم توف الاحتياطات الموجودة فإن الشركة تقوم أيضًا نيابة عن هيئة المشتركين باستخدام رأس المال بوصفه قرضًا حسنًا، والوفاء به حين توفره. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م، موانج تهاي للتكافل، دليل وكلاء التكافل، ب ت : 5)

ويقترح أن ينصّ على أوافق/ نوافق بموجب هذا على أن يقوم مدير التكافل في حال وجود عجز في حساب التكافل باستخدام الاحتياطي العام لحساب التكافل؛ لتعويض العجز في حساب التكافل المذكور، وإذا

استمرَّ وجود العجز بعد تمويله من الاحتياطي العام، فإنني أوافق/ فإننا نوافق على قيام مدير التكافل بعمل الترتيبات اللازمة للحصول على قرض حسن؛ لتغطية العجز المتبقي"

ثانيًا: منتجات التكافل المطبقة بشركة موانج تهاي للتأمين العام وموانج للتأمين العائلي؛ ودور هيئة الرقابة الشرعية فيها

أولاً: منتجات التكافل:

إن منتجات التكافل في شركة موانج تهاي للتأمين العام، وموانج تهاي للتأمين العائلي تقدّم وفق القانون المدني والتجاري التايلاندي، والقانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثاني) لسنة 2008م، والقانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدلّ (الثاني) لسنة 2008م، والقانون في شأن المحافظة على حقوق المتضررين من حوادث المركبات لسنة 1992م مع القانون المعدلّ (الثالث)، و(الرابع)، و(الخامس) لسنة 1997م، والقانون في شأن الهيئة العامة لشؤون التأمينات لسنة 2007م وفي الأمور التي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلاً عن الأوامر والإعلانات المسجّل المتعلق بمنتجات التكافل. والمتضمن تقسيمها إلى نوعين، وهما التكافل العام، والتكافلي العائلي، وهذا المبدأ لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما من حيث التطبيق، فنجد أن البرامج كثيرة ومتنوعة، وتشمل تقريبًا جميع مناحي الحياة، من تجارة، وممتلكات، وأفراد، وأموال، وادخار، وغيرها، وهو يشبه إلى حدّ ما من حيث برامج التكافل العام التأمين التقليدي، وفي هذا لا تعارض مع الشريعة الإسلامية، التي تحثُّ على التعاون والتكافل في جميع أمور المتعلقة بحياتنا اليومية، إذ إنّ من المعروف أن التأمين أو التكافل قبل الإسلام كان يستخدم في تأمين القوافل التجارية في رحلتي الشتاء والصيف، وأن التأمين الحديث قد بدأ أيضًا تأمينًا بحريًا على البضائع.

وأما من حيث منتجات التكافل العائلي، فإنَّها تختلف تمامًا عن مفهوم التأمين على الحياة لدى شركات التأمين التقليدي، فيشمل مفهوم التكافل العائلي على عملية الادخار، والاستثمار، من أجل الأسرة، أو المستقبل كالدراسة، والزواج، والتقاعد.

ثانيًا: دور هيئة الرقابة الشرعية بشركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي:

لم يلزم أي قانون في تايلاند بوجود الهيئة الشرعية لشركات التأمين إلا أن الهيئة العامة لشؤون التأمينات تشترط في طلب الموافقة على منتجات التكافل قبل عرضها للجمهور إقرار الهيئة الشرعية على مطابقة المنتجات، والعمليات، والاستثمار للشريعة الإسلامية، (الهيئة العامة لشؤون التأمينات، إعلان المسجل بتاريخ 23 أغسطس2011م) وهذا الإجراء كأنه يلزم بوجود الهيئة الشرعية لدى الشركة. لذلك عيّنت شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للـــتأمين العائلي الهيئة الشرعية الموحدة للشركتين.

ويمثل الهيئة الشرعية بشركة موانج تهاي للتأمين العام وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي:

-الأستاذ عارون بون جوم (Arun Bunchom) رئيس الهيئة الشرعية
-الأستاذ المشارك الدكتور إسماعيل علي (Assoc. Prof. Dr. Isma-ae Alee) عضوًا
-الأستاذ بانجونج بن كاسن (Banjong Binkasan) عضوًا
-الأستاذ المشارك الدكتور وياء ناي دحلان (Assoc. Prof. Dr. Winai Dahlan) عضوًا
-الأستاذ كيم جي ييف (Kim Chee Yip) عضوًا

ويتمثل دور الهيئة الشرعية في تقديم النصائح والإرشادات لجميع العاملين في مجال التكافل بالشركة، وفروعها من إداريين وسماسرة، ومشتركين، وتقوم الهيئة أيضًا بدراسة جميع الأعمال المتعلقة بالمنتجات، أو البرامج التي تقدمها الشركة للجمهور، ودراسة الاستثمارات وغيرها من وجه شرعي.

ثالثًا: دراسة استثمار أموال التكافل في شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي

يُعَدُّ الاستثمار من قبيل تنمية المال، سعيًا لتحقيق أكبر عائد أو ربح؛ لتعمّ الفائدة على المجتمع، ويتمّ القضاء على البطالة، فاستثمار أموال المشتركين في برنامج التكافل هو من أهمّ الطرق التي تساعد على ادخار أموالهم، وتحقيق أكبر عائد وربح يستعين به المشترك في المستقبل على مواجهة الحياة، ومتطلباتها التي لا تنتهي.

وتقوم شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي باستثمار أموال هيئة المشتركين، وأموال المساهمين عن طريق المضاربة في الشركات التي تعمل وفقَ الشريعة الإسلامية مثل شركة مساهمة عامة محدودة في تي تي (PTT Public Company Limited)، وشركة مساهمة عامة محدودة لاستكشاف وإنتاج البترول (PTT Exploration and Production Public Company Limited)، وشركة مساهمة عامة محدودة كيمياء كال عالمي (PTT Global Chemical Public Company Limited)، وشركة مساهة عامة محدودة بانج فو (Bangpu) Public Company Limited)، وشركة مساهمة عامة محدودة إد وانس إينفو سارويس (Advance Info Service Public Company Limited). (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م).

رابعًا: حكم التكافل في شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي

من خلال هذه الدراسة، نجد أن عقد التكافل في شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي يشتمل على أربعة عقود، وبمجموعها نحصل على عقد التكافل، وهذه العقود شرعية، يتم ذكرها في العقد المبرم بين الشركة والمشترك، أما عن مبلغ الاشتراك باعتبار أن المشترك يدفع مبلغَ المساهمة، فإنّ المشترك له الحقّ في اختيار نوع التكافل، وتقوم الشركة بتقسيم مبلغ المساهمة إلى حسابين رئيسين: الحساب الأول: حساب استثمار المخاطر الشخصية (Participants' Special Account) ومن هذا الصندوق ينشأ الفائض التكافلي، والحساب الثاني: حساب الاستثمار الشخصي (Participants' Account)، ومن هذا الصندوق تأتي الأرباح والعوائد.

وتقوم الشركة بأخذ أجرة الوكالة على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة جمع اشتراكات المشتركين.

المرحلة الثانية: مرحلة استثمار أموال التكافلي من محفظة الاستثمار.

المرحلة الثالثة: مرحلة مراجعة فوائض التكافلي.

إن هذه الأتعاب أو أجور عمليات التكافل جائزة شرعًا. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشـــرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م) وفيما يأتي رسم بياني يبين الأتعاب أو الأجور:

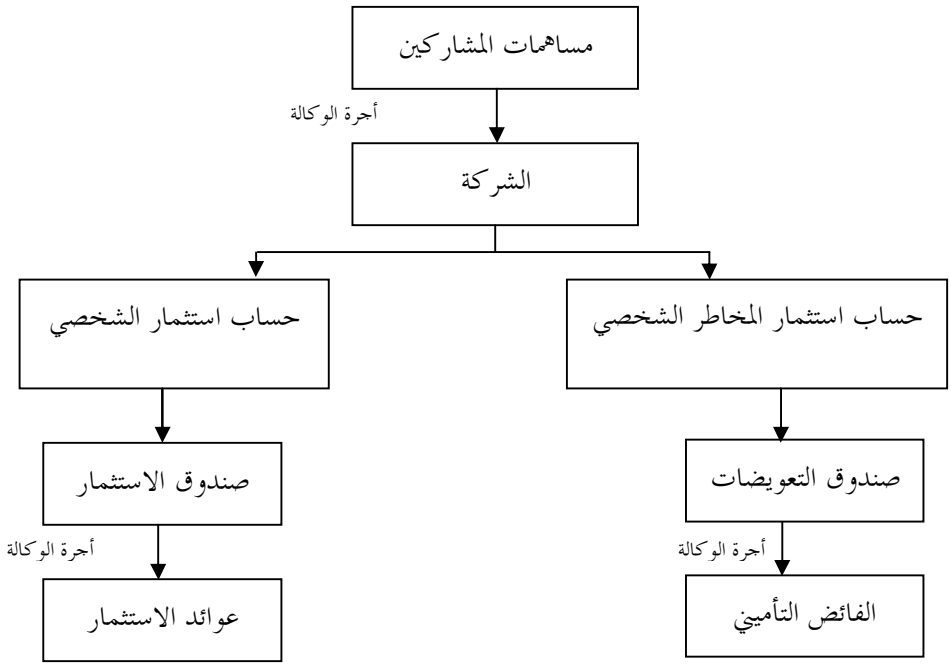

أما من حيث المنتجات أو البرامج التي تقدمها الشركة، فهي متنوعة وكثيرة ولا تخلّ بشرعية هذه البرامج، ولا تخرجها من دائرة الحلال إلى الحرام؛ لأنها تقوم على مبدأ التكافل، والتعاون، والتضامن بين المشتركين أصالة، وأما البحث عن المكسب فهو تبع للمقصد الأصلي، وإن كان الأصل هو أجر وكالة وأتعاب، لأن هذه البرامج وكثرتها تلبي حاجة المجتمع ضمن المبادئ الإسلامية. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م)

أما استثمار أموال التكافل فإن الشركة تقوم باستثمارها في الشركات التي لا تخالف أنشطتها مبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، وهذا النوع من الاستثمار جائز لا شبهة فيه. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي التكافل، 22 يونيو 2012م)

أما مبلغ التكافل، فإن قيمة المساهمة في البرنامج تعود إلى نوع البرنامج الذي يرغب فيه الشخص، أو الشركات، والمؤسسات، وذلك باختياره ما يناسب وضعه المادي وحاجته الشخصية. (مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل، 22 يونيو 2012م)

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النقاط التالية:

1-إن التأمين التكافلي أو التعاوني هو عقد يقوم على تنظيم مجموعة من المشتركين غايتهم التكافل والتعاون على تخفيف الأضرار النازلة بهم، على أن يلتزم كل منهم بدفع مبلغ المساهمة في صناديق الشركة على سبيل التبرع والادخار والاستثمار، والجهة القائمة على هذا وكيلة عنهم بأجر أو بغير أجر، على أن تقوم بإدارة عمليات التكافلي والاستثمار وتوزيع العوائد في حسابات المؤسسة، وتعويض المتضررين والمحتاجين.

2-قد أجاز معظم العلماء المعاصرين التعامل مع شركات التأمين التعاوني أو التكافل كبديل شرعي للتأمين التجاري المحرم، وتعتبر فكرة التعاوني والتكافل والتعاضد بين أفراد الأمة الإسلامية من قبيل الحاجيات إن لم تكن من قبيل الضروريات، أي أن هذه الفكرة تقوم على الجواز لا على التحريم والمنع، ولعل سوء استخدام بعض شركات التأمين التعاوني أو شركات التكافل لهذا المبدأ وعدم تطبيقه بصورة صحيحة قد أثرسلبًا على انطباع بعض الفقهاء والكتاب والجمهور نحو هذه الشركات، ولكن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى تحريمه بسبب سوء تطبيق بعض الشركات للتأمين التعاوني أو الخوف من إمكان حدوث سوء التطبيق.

3-نشأت صناعة التكافل في تايلاند عبر منتجاتها العامة والعائلية المقدّمة من قبل شركات التأمين العام، وشركات التأمين العائلي، فتقدّم شركات التأمين العام منتجات التكافل العام عبر صناديقها، أو نوافذها الإسلامية، وتقدم شركات التأمين العائلي منتجات التكافل العائلي عبر صناديقها أو نوافذها الإسلامية.

4-في عام 2005م قدّمت شركة فيء نانسا للتأمين العائلي منتجات التكافل العائلي، عبر صندوقها، أو منفذها الإسلامي للتكافل، وتُعَدَّ أول شركة زاولت هذه الصناعة، وتزاول خدماتها التكافلية تحت إشراف الهيئة الشرعية التابعة للشركة، ثم قامت بعض شركات التأمين التقليدي التايلاندي بتقديم منتجات التكافل بنوعيها وفق آليات حديثة ومتطورة تطبق قواعد الشريعة الإسلامية، منها شركة موانج تهاي للتأمين العام، وشركة موانج تهاي للتأمين العائلي، وشركة عاخني للتأمين العام، وشركة عاخني للتأمين العائلي، وشركة تيف فأيأ للتأمين العام، وشركة كامول للتأمين العام، وشركة تهاي للتأمين العائلي، وشركة سيام سامسونج للتأمين العائلي.

5-اهتمّت الحكومة التايلاندية بوضع خطّة لتطوير صناعة التأمين والتكافل في تايلاند، ورسمت خطّتها الأولى في تطوير شؤون التأمينات لسنة 2006-2011م، وتحتوي على خمس استيراتيجيات، دعت الثانية منها إلى تطوير منتجات التأمينات بما يتناسب مع احتياجات السوق، ومنها احتياجات المسلمين إلى منتجات التكافل التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، ثم أعقبتها بخطتها الثانية في تطوير شؤون التأمينات لسنة 2010- 2014م، وتطرقت الاستيراتيجية الأولى من الخطّة الثانية في تطوير شؤون التأمينات لسنة 2010- 2014م ودراسة وتشجيع وتطوير منتجات التكافل وذلك في سنة 2012م وسنة 2013م وفقَ هذه الخطّة.

6-تُقدم شركات التأمين في تايلاند –حاليًا- منتجات التكافل وفقَ القانون المدني، والتجاري التايلاندي، والقانون المتعلِّق بالتأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثاني) لسنة 2008م، والقانون المتعلِّق بالتأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثاني) لسنة 2008م، والقانون المتعلِّق بحماية حقوق المتضررين من حوادث المركبات لسنة 1992م مع القانون المعدّل (الثالث)، و(الرابع)، و(الخامس) لسنة 1997م، والقانون المتعلِّق بالهيئة العامة لشؤون التأمينات سنة 2007م في الأمور التي لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، فضلاً عن أوامر المسجل وإعلاناته، وتعليماته المتعلقة بمنتجات التكافل.

7-تُقدّم كلّ من شركتي موانج تهاي للتأمين العام، والتأمين العائلي الخدمات التكافلية، وإدارة العمليات التكافلية، وتطبق فيها مبادئ الشريعة الإسلامية وضوابطها، فضلا عن استثمار تلك الأموال بالنيابة عن المشتركين عبر قنوات الاستثمار المتعددة، وتعتمد فكرة التأمين التكافلي في كلتا الشركتين على الوكالة بأجر معلوم بالنسبة لإدارة عمليات التكافلية من قيامها بجمع الاشتراكات، والاستثمار، فضلاً عن ذلك، فإنّ الشركة تستقطع نسبةً معينةً –أيضًا- بوصفها أجرَ وكالة من الفائض التكافلي، وهذا الفائض عبارة عن الأموال المتبقية بعد تصفيتها من التعويضات التي دفعت للمشتركين، والاحتياطات المالية، وتبلغ نسبتها 50% تشجيعًا لها على الدور الفعّال، والرائد الذي تقوم به.

8-لم يلزم أي قانون في تايلاند بوجود الهيئة الشرعية لشركة التأمين إلا أن الهيئة العامة لشؤون التأمينات بتايلاند تشترط في طلب الموافقة على منتجات التكافل قبل عرضها للجمهور إقرار الهيئة الشرعية على مطابقة المنتجات، والعمليات، والاستثمار لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الإجراء كأنه يلزم بوجود الهيئة الشرعية لدى الشركة.

وتقترح الدراسة المقترحات التالية:

1-أن تقدم منتجات التكافل عبر شركة التكافل الإسلامي، وليس عبر نوافذ أو صناديق إسلامية لشركة التأمين التقليدي.

2-أن ينصّ على العلاقات بين الأطراف المختلفة في عقد التكافل من الوكالة، والتكافل، والتبرع، والكفالة.

3-أن يلزم القانون بوجود هيئة الرقابة الشرعية في الشركة التي تُقدم منتجات التكافل، ولا يكفي بمفهوم المخالفة بأنه يلزم بوجود هيئة الرقابة الشرعية التابعة للشركة.

4-أن تنشأ هيئة للرقابة الشرعية تكون مركزية للنظر في منتجات التكافل قبل تقديمها للجمهور.

5-أن يُخصص قانون خاص؛ لتنظيم منتجات التكافل.

6-أن تقوم الشركة بحملة توعيَّة أو دورة خاصّة؛ لتوعية موظفيها في ما يتعلّق بالخدمات التكافلية حتى تكون لديهم المعرفة الكافية، والأساسية بما يُقدمون من خدمات للعملاء.

المراجع

أولا: القوانين واللوائح والأوامر والإعلانات والقرارات الرسمية

القانون المدني والتجاري التايلاندي.

القانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م.

القانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م.

القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م.

القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م.

القانون في شأن محافظة حقوق متضررين من الحادث الناتج من المركبات لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثالث) و(الرابع) و(الخامس) لسنة 1997م.

القانون في شأن المصرف الإسلامي بتايلاند لسنة 2002م.

القانون في شأن الهيئة العامة لشؤون التأمينات سنة 2007م.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2011. **الإعلان المسجل** بتاريخ 23 أغسطس 2011م.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2011. **الآوامر المسجل** رقم 40/ 2011 ؛ ورقم 2011/41 ؛ ورقم 2011/42.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2008. **قرار لجنة تغريم المخالفات وفقا لقانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م والقانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م.** بتاريخ 25 إبريل 2008م.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2009. **مجموع قرارات حول الشكاوى إلى الهيئة العامة لشؤون التأمينات.** م1. بانكوك: شركة أمرين فرين تينج عين فابليجينج.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2009. **مجموع قرارات هيئة التحكيم الهيئة العامة لشؤون التأمينات،** م1. بانكوك: شركة أمرين فرين تينج عين فابليجينج.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2009. **القانون في شأن التأمين العام لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م ولوائح خاصة بها.** بانكوك : شركة أمرين فرين تينج عين فابليجينج.

الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2009. **القانون في شأن التأمين على الحياة لسنة 1992م مع القانون المعدل (الثاني) لسنة 2008م ولوائح خاصة بها.** بانكوك : شركة أمرين فرين تينج عين فابليجينج.

ثانيا: المراجع العامة

آل حديدي. أبو الفضل هانئ بن فتحي. 1997. **التأمين: أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية.** دمشق: دار العصماء. ط1.

البعلي. عبد الحميد. 2004. **أسس رئيسة للتأمين التعاوني والتكافلي.** ورقة مقدمة ضمن أعمال منتدى التكافل السعودي الدولي الأول 21 – 22 من سبتمبر 2004م. جدة.

بلتاجي، محمد.2001. **عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي**. القاهرة: مكتبة البلد الأميتر. ط1.
جريدة تحليل الأسواق. العدد 250. 1-15 يونيو 2009.
جريدة سيام ترو رأكيت. تاريخ 12 يونسبتمبر 2007م.
جريدة فوس تو دي. السنة التاسعة. العدد 3066. تاريخ 30 يونيو 2011م.
جريدة فيم تهاي. السنة السابع عشر. العدد 4748. تاريخ 24 فبراير 2012م.
جناحي. عبد اللطيف عبد الرحيم. 1993. **التنمية والتأمين من منظور إسلامي**. بحث مقدم للندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي لعام 1990م. الكويت: بيت التمويل الكويتي. ط1.
حسان. حسين حامد. 2004. **أسس التكافلي التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية**. ورقة مقدمة ضمن أعمال منتدى التكافل السعودي الدولي الأول 21 – 22 من سبتمبر 2004م. جدة.
دائرة شؤون التأمينات وزارة التجارة. 1996. **مجلة التأمينات**. السنة الحادي الثلاثون. العدد الثاني الرقم التسلسل 122. شهر إبريل – يونيو 1996م.
دائرة شؤون التأمينات وزارة التجارة. 1995. **مجلة التأمينات**. السنة الثلاثون. العدد الرابع. الرقم التسلسل 120. شهر أكتوبر – ديسمبر 1995م.
شبير.محمد عثمان. 2001. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**. الأردن: دار النفائس. ط4.
شركة تيف فأيأ للتأمين العام. 2006. **التقرير السنوي لشركة تيف فأيأ للتأمين العام 2006م**. بانكوك : شركة تيف فأيأ للتأمين العام.
شركة ڤيء نانسا للتأمين العائلي. 2007. **أخبار ڤيء نانسا للتكافل**. السنة الأولى. العدد الأول لشهر مارس 2007م. بانكوك : شركة ڤيء نانسا للتأمين العائلي.
شركة ڤيء نانسا للتأمين العائلي. 2008. **أخبار ڤيء نانسا للتكافل**. السنة الثانية. العدد الأول لشهر يناير-مارس 2008م. بانكوك : شركة ڤيء نانسا للتأمين العائلي.
شركة موانج تهاي للتأمين العام. 2008. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العام 2008م**. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العام.
شركة موانج تهاي للتأمين العام. 2009. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العام 2009م**. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العام.
شركة موانج تهاي للتأمين العام. 2010. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العام 2010م**. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العام.
شركة موانج تهاي للتأمين العام. 2011. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العام 2011م**. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العام.
شركة موانج تهاي للتأمين العائلي. 2010. **أخبار الوكيل**. السنة الثالثة. العدد الثالث. 2010م. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العائلي.

شركة موانج تهاي للتأمين العائلي. 2011. **أخبار الوكيل**. السنة الرابعة. العدد الأول. 2011م. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العائلي.

شركة موانج تهاي للتأمين العائلي. 2012. **أخبار الوكيل**. السنة الخامسة. العدد الأول. 2012م. بانكوك: شركة موانج تهاي للتأمين العائلي.

شركة موانج تهاي للتأمين العائلي. 2008. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العائلي 2008م**. بانكوك : شركة موانج تهاي للتأمين العائلي.

شركة موانج تهاي للتأمين العائلي. 2009. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العائلي 2009م**. بانكوك : شركة موانج تهاي للتأمين العائلي.

شركة موانج تهاي للتأمين العائلي. 2010. **التقرير السنوي لشركة موانج تهاي للتأمين العائلي 2010م**. بانكوك : شركة موانج تهاي للتأمين العائلي.

الضرير. الصديق محمد. 2001. **موقف الشريعة الإسلامية من التأمين، تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التأمين**. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي: واقعها ومستقبلها المنعقد في جامعة الأزهر سنة 2001م.

لاشين، فتحي. 1993. **صيغة مقدمة لشركة تأمين وإعادة التأمين في الإسلام**. بحث مقدم للندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي لعام 1990م. الكويت : بيت التمويل الكويتي. ط1.

القرة داغي. علي محي الدين علي. 2004. **التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العملية**. بيروت: دار البشائر. ط1.

المترك. عمر بن عبد العزيز. 1998. **الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية**، الرياض: دار العاصمة. ط3.

محمد ليبا ؛ زكريا هاما. 2010. **"تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في تايلاند : الإجارة والاقتناء أنموذجا" في مجلة النور** مجلة محكمة صادرة من كلية الدراسات العليا جامعة جالا الإسلامية. السنة الخامسة. العدد التاسع. يوليو – ديسمبر 2010م.

ملحم، أحمد سالم. 2002. **التأمين الإسلامي**. عمّان: دار الأعلام. ط1.

موانج تهاي للتكافل. ب ت. **دليل وكلاء التكافل**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.

موانج تهاي للتكافل. ب ت. **مبادئ التكافل : رؤية دقيقة**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.

موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل الجماعي لسداد الديون**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.

موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي الجماعي للمؤسسات التعليمية**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.

موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي لإعفاء من دفع الاشتراكات بسبب الوفاة أو العجز**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.

موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي للأمراض المستعصية**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي للتعليم**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي للحج**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي للحوادث الشخصية**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي للعجز الكلي**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي لمرض السرطان**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافل العائلي لمنافع المستشفى وبرنامج التكافل العائلي الدائم لدخول المستشفى**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافلي العائلي للأمانة**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافلي العائلي للحياة السعيدة**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
موانج تهاي للتكافل. ب ت. **برنامج التكافلي العائلي للوفاء**. بانكوك : موانج تهاي للتكافل.
الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2009. **مركز الخدمات التأمينية**. بانكوك : شركة أمرين فرين تينج عين فابليجينج.
الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2010. **الخطة الثانية في تطوير شؤون التأمينات لسنة 2010– 2014م**. بانكوك : الهيئة العامة لشؤون التأمينات.
الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2011. **الدليل للدورة في طلب رخصة وكيل التأمين العائلي**. بانكوك : الهيئة العامة لشؤون التأمينات.
الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2009. **تكافل**. بانكوك : الهيئة العامة لشؤون التأمينات.
الهيئة العامة لشؤون التأمينات. 2008 **مجلة التأمينات**. العدد الثاني. بانكوك : الهيئة العامة لشؤون التأمينات

ثالثا: المقابلة الشخصية

مقابلة شخصية مع رئيس الهيئة الشرعية لموانج تهاي للتكافل. تاريخ 22 يونيو 2012م.
مقابلة شخصية مع مسؤول قسم مراقبة منتجات التأمين. الهيئة العامة لشؤون التأمينات، تاريخ 21 يونيو 2012م.